

كانت ركاللولا ويورده اعتبارهم العواد في التيمم ايضا كما ياتي قريباً مع انه
لا غسل فيه فاعتنم هذا التحريم **قوله** حتى لو في مأوّه أو بيان للعود **قوله** لا
باس به اي علي الصحيح سراج **قوله** ومثله الفصل والتيمم اي اذا فرق بين
افعالها لعدولها بس به كما في السراج ومفاده اعتبار سنة الموالاة فيهما
قوله ومن السنن اي بمن للاشارة الى انه بقي غيرها في الفتح ومن السنن
الترتيب بين المضطرب والاستنشاق والبداءة من مقدم الرأس ومن روس
الاصابع في اليدين والرجلين اه وذكر في المواهب بدل الاول التيامن وصح
الرقبة ثم قال وقيل الاربعة سحبة **قوله** ذلك اي بامرار اليد ونحوها
علي الاعضاء المنسولة حليه وعدة في الفتح من المنة وبات ولم يتابعه
عليه في البحر والنهر نعم تابعه المصنف فيما سياتي **قوله** وترك الاسراف
عده في الفتح من المندوبات ايضا ولم يتابع ايضاً بل صرح في النهر بضعفه
وقال انه سنة مؤكدة لا لطلاق النهي عن الاسراف اه وباتي تمامه
قوله وترك لطم الوجه بالماء جعله في الفتح ايضاً من المندوبات وسيمرغ
المصنف لا يبلغ كبراهته قال في البحر فيكون تركه سنة لا اذ بالكن قال في النهر
انه مكروه تنزيهاً **قوله** وغسل فرجها الخارج اقول في تعيينه بالمرأة
نظر فقد عدي في المنية الاستنجاء من سنن الوضوء وفي النهاية انه من سنن
الوضوء بل اقواها لانه مشروع لازالة الخبث الحقيق وسائر السنن
لازالة الخبثية وجعل في البدائع سنن الوضوء علي انواع نوع يكون
قبله ونوع في ابتدائه ونوع في اثنائه وعدم الاول الاستنجاء
بالبحر ومن الثاني الاستنجاء بالماء **قوله** ويسمي مندوباً وادباً زاد
غيره ونظراً وتطوعاً وقد جري علي ما عليه الاصوليون وهو
المختار من عدم الفرق بين المستحب والمندوب والادب لما في حاشية
نوح افندي علي الدرر فيسمي مستحباً من حيث ان الشارع يحبه
ويؤثره ومندوباً من حيث انه بين ثوابه وفضيلته مندوب المست
وهو تعديده بحسنه ونظراً من حيث انه زايد علي الفرض والواجب
وزيد

40
وزيد به الثواب وتطوعاً من حيث ان فاعله بفعله تبرعاً من غير ان
يؤمر به حتماً من شرح الشيخ السمعاني عن البرهاني وقد يطلق عليه
اسم السنة وصرح القسنتاني بانه دون سنن التروايد قال في الامداد
وحكمه الثواب علي الفعل وعدم اللوم علي الترك اه وهل يكره تركه
تنزيهاً في البحر لا ونارعه في النهر بما في الفتح من الجنائز والشهادات
ان مرجح كراهة التنزيه خلاف الاولي قال ولا شك ان ترك المندوب
خلاف الاولي اه اقول لكن انما في التحريم الي انه قد يفرق بينهما
بان خلاف الاولي ما ليس فيه صفة نهى كترك صلاة الضحى بخلاف
المكروه تنزيهاً نعم قال في الحلية ان هذا امر يرجع الي الاصلاح
والتزامه غير لازم والظاهر يتساويهما كما اشار اليه اللامعي اه
كن قال الزيلعي في الاكل بجمع الاضحية قبل الصلاة المختار انه ليس بكمروه
ولكن يستحب ان لا ياكل وقآ في البحر هناك ولا يترك من ترك
المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه اقول
وهذا هو الظاهر اذ لا شبهة له النوافل من الطاعات كالصلاة
والصوم ونحوها فعلها او في من تركها بل عارض ولا يقال ان
تركها مكروه تنزيهاً وسياي تمامه ان سأل الله تعالى في مكروهاً الصلاة
قوله وفضيلة اي لان فعله يفضل تركه فهو بمعنى الفاضل اي
لانه رخص فاعله ذا فضيلة بالثواب **قوله** وهو اي يرد عليه
ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعله فالاولي ما في التحريم ان ما واطب
عليه مع تركه تا بلا عذر سنة وما لم يواظب عليه مندوب وسحب وان
لم يفعل بعد ما رغب فيه اه **قوله** التيامن اي البداءة باليمين كما في الكتب
السنة كما في الصلاة والسلام يجب التيامن في كل شيئ حتى في الطهور وتغسل
وترجله ونادى كنه الطهور هنا تضم الطاء والترجل مشط الشؤور منتقى
وحقق في الفتح انه سنة لثبوت أطواظته قال في النهر لكن قد من انما تفقد
السنة اذا كانت علي وجه العباداة لاعني العادة سلمنا انها هنا كانت علي